

لا يعرفه فكان حال العارفة الا ان اشد ما مل وقال الامام في الاسلام ان الكافر الم
كفر واطرو والمنافق كافر وسر كان سبه لكفره كونه آفة لانه اخف طر اسه الطيبه وعطير الحلو
فيما الكفر عن ظاهره وفصلنا في هذا الكلام اي اس هذا عطف جمله على الجمل بيطول
بينها التامية المصحة لعطف الثانية على الاولى بل هي عطف مجموع على مفردة مسوقة لبيان عرض
على مجموع اخرى مسوقة لبيان عرض اخرى مسوقة السبب في العرض دون احداهما او
في المجموع وهذا اصل عطية ما في العطف لم يشبهه كبرون فاشكل عليهم الامر في خواصه
او ان هذا العرض بالسكالي في غيره بعد ما في الشراح ان قوله في وانما ذوا العوم انما يكون
مطوق كما صدر منهم مما سبق وهو وصف صحتها بكونه وهو قوله كما ان الصبي في العوم
فالكون في قوله سلام ولا يرضى به وهذا المفرد فاما زوا اهل الجنة وبين فده هذا يتكلم
على اهل الجنة والعلامة في العوم بعد ما في الشرح ولا يخفى عليك فانه في العسفة في قوله
ان جعل عطف العصب على الوعد وهذا اعطاهم بكونه السكالي حد في في لوقفة بالناق فالصبي
الصالح لا يوقه طعام بخير الزيت ولذلك لا يكد كبح بينهما عرضة نصية فيه واما في
وما ذكره صالح لولا ان الاخرة ذلك ما يصح من قوله ذكره احد احوال في هذا الاستدلال بما يتبع
لوتعين ان الهمزة المحذوفة المعوض عنها اللام في ظلمة الناس عديت مع بقا اللام في الاشارة
معتادين لاصحها ان يكون معقول اللام والتعريف الحكم الاشارة قبل الهمزة مع ما في ذلك لا يجمع بين العوض
والمعوض عن ان جاء بالهمزة في كلامه انه على ان يجمع بينهما ولا جعل اللام محضاً في الهمزة وهذا لا يخفى
صاحبوا اللام عوضاً عنها واللام في محض الهمزة فان في الاشارة بان في قوله
كفر وكذا في الناس اجيب بان فادبه التبيين على ان الصفة المذكورة بناء الالف منه فيسقط
كون المنصف بان في الناس وسعي منه ورد بان مثل هذا الهمزة في مواضع لا يتأتى فيها
مثل هذا الاعتناء ولا يقدح في الاشارة الا ان هذا الحرف في هذا الحرف في صفة كبر
كونه من المؤمنين رجال في الاول ان جعل محضون اي في الجور مبتدا على معنى وبعض الناس
او بعض منهم من انصف بما ذكره من احوال الفاعل تلك الاوصاف ولا يستبعد وقوع

في وقوع الطرف بناول معناه مبتدا وورس المبتدا الطرف موقع مبتدا كقولك ومنادون
ذلك وما بنا الا احترام والعموم وروا الموصوف في الطرف الشا وحلوق مبتدا والاول اجرا
وعاد في المصنف اجمع من دون ذلك ما احسن الالمام معلوم بل في نوع الاعمال على ان
من التكالير كما دون رجال مبتدا هم او اوصه نظر لان الرد الماركولر على ما وقع هذا فعل
عرض المحبب الفاعل في الاله المدلولة يحصل ما ذكره ولا يدعي جريان ما ذكر في كل من كثره وعلل قوله
الاول دون قوله والصواب اشارته الى ما ذكرناه من ان جعل في الناس معنى بعض الناس بل
كون في معنى البعض فيكون اسما لهم ذكره وكون الكافر اسما وكذا كون عن اسماءه كما نطق اللفظ
على انه ذكره وكون في اسماءه البعض واللام في الخبرين موصوفة في الاعداد والعدد والعدد
هم الذين كبروا في موصول مع الهمزة في التسمية والاعمال اما التسمية بل ان اجتنابهم لا يتق
فيه فيجب ان يعبر عن بعضه بما هو نكرة والمعروف في حاس ان يعبر عن بعضه بالمعروف او
من موصول مع اجتناب الكان لوجه اذ الجمل بل اسم اجتناب معرفة فتناسل ان يعبر عن بعضه بالمعروف
واما الاعمال فلان السابغ في مثل هذا المعام هو النكرة الموصوفة اذ جعل اجتناب قوله
من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه والوصول مع الصلابة كان بعضا من المؤمنين
وسمى الذين يهودون والنبي والعمران في بعضه بعضا من السرك في ذلك كل اذا في هذا اجتناب
الطائفة شأنها كما كان التقييد بالجنس في الاعمال فان قلت من هؤلاء الذي جعل الالف في
كلام الالف كان في تسمية عرض على او حمل وكلامنا في الاصل او الكلمة القصبة المكونة
اذ اصل في المصونين الذين يهودون القرآن فكل من يكون مبتدا اذ لا يجمع معرفة الذين يهودون القرآن
معرفة كونهم في المصونين مما انه لو كان هذا الالف في المثال المذكور وهو في قوله الذي جعل الالف
مفردة في الالف المدلولة اذ يقال من يهود الذي جعل الالف في قوله وادام لكل لانا في الصورة
ثم كل لانا في صورة كونه في الاعمال ان المراد في قوله اجتنابهم هذا اجتنابهم عما هو عليه الا ان لا انسان
بالله في قوله ونزعوا القران عن ايمانهم من ايمانهم على طائفة ما هو عليه الا ان لا انسان
الاخر المذكور خصص في المعصية على ان الاعمال على ايمانهم من ايمانهم بالانسان بالانسان

مطلبه
الكلان دون
تكون اسما
وهو في قوله
اجتنابهم
الان

كان حسنا
زاد معرفة
ولا على
ان يقال
فعل كذا